

عدم ابحاث التلم فقد استند عدم ابحاث الشيعين وجنا
صير سقوطهم للقيام ولبدل الناحية لاللتاحية لان مقال
القول المختار لا يجوز بعدم سقوطها اذ لا قابل به لا
الموضوع انه لم يمكن تفهما **ص** ويندب فصل بين تكبيره وركوعه
ش اي وعلى القول بسقوط وجوب بدل الناحية على من لا
يمكنه الاتيان بها يدب له ان يفصل بين تكبيره وركوعه بركوع
ما واما على القول بوجوده لها فالفصل وجود قطعا فلا
يتصور ترتيبه وقوله فصل صادق بالسكرت وبالتيهيج ولكن
ينبغي جملة على التيهيج وما وقع الخلاف في المذهب في وجوب
الناحية وعدمه فتبين لا يجب في شيء من الركعات لجهل الامم
لها وهو لا يحل فرضا قاله بن شبلون وروي الواقدي عن مالك
خوه فقال عنه من لم يتر في صلاة لا اعادة عليه وعلى غيره
فاختلف في مقدار ما يجب فيمن الركعات على احوال حتى
ابن الحاجب منها ثلاثة اشار المؤلف الي المشهور بخطاب قوله
ص وهل يجب الناحية في كل ركعة او الجمل خلاف **ش** الاول
لما كان في المدونة وشعره بن شاس وبن الحاجب وعبد الوهاب
واخي عبد البر الخبزي من علي صلاة لم يتوافقها نام القزاق في
خراج خراج خداج ابي عورتا م بنا على ان المواد بالصلوة كل ركعة
لانه الظاهر من السياق اذ جعل القزاق من الصلاة كل تمام
فحوا قبل كل صلاة لم يركع فيها ولم يسجد وقبل يجب في الجلس
في الاقل واليه رجعت ما كان وشعره صاحب الارشاد وهو ان على
القزاق ويعرفا هذا المذهب وان ضعفه في توضيحه بما علم بالوقوف
عليه وقبل يكتبيها في ركعة وهو قول المنيورة لا يقال كيف
يقول

يقول المؤلف خلاف مع انه ضعيف القول الثاني لان قول
هو مستند بالتشهير الموجود لاهل المذهب ولا يقول على
ما يظهر له وعلى القول ان تركها سمعوا لم يمكن تلافيها بطلت
تلك الركعة وان امكن تلافيها وتلافاها سمحت وان لم يلافيها
او تركت عمدا بطلت الصلاة كلها والتفصيل الذي ذكره المؤلف
في التوضيح عن بن رشد مع طوله ضعيف والمعول عليه
قوله وتركها ركع وطال سوي ان لم يسلم ولم يقعد ركوعا وجبت
الثانية اولى بطلانها المقدم وانما الخ وقوله والجل اي وسن
في الاقل لكن لا حكم السن فان تركها عمدا بطلت صلاة لها
باتفاق كل من القولين الا هذه سنة سمحت فوضيها وان تركها
سمعا سجد قبل السلام فان لم يسجد بطلت صلاته وان لم يكن عن
ثلاث سن لان هذه سنة سمحت فوضيها وقال **ش**
ومع من قوله الجمل ان المترك منها القراءة ثلاثية او رباعية
وانه لو تركها في ركعة من ثنائة او في اثنين من رباعية لم يكن
الحكم كذلك على انه حلي في توضيحه في ذلك قول ابن عطا
الله اشهرها بخادبي وسجد قبل السلام ويسجد وهو يذهب
المدونة وثانيهما الاصغر وبن عبد الحكم يليني ما ترك منه قراءة
الناحية ويسجد بعد السلام انتهى لكن الذي في التوضيح انه يتركها
ويسجد قبل السلام ويسجد احتياطا انتهى **ص** وان ترك اية منها
سجد **ش** بحتمل انه مخرج على قوله او الجمل والظاهر انه مخرج على
القولين السابقين اي وان ترك من الناحية انه سمعوا لم يمكن
التلافي بان ركع يسجد قبل السلام فان امكنه تلافيها تلافاها
وابا ان تركها عمدا بطلت صلاته على القولين لانها وان كانت